ترجمه و تبیین

مکاسب

شیخ الفقهاء مرتضی انصاری (رحمة‌الله علیه)

جلد سیزدهم

ترجمه و تبیین:

آیت‌الله محسن غرویان

www.darolfekr.com

فهرس المحتوى

مقدمه: تقدم اخلاق برفقه ٥

القول في ماهية العيب ٩
معني «العوار» و «العيب» ٩
ما يعلم به مقتضى حقيقة الشيء ٩
استكشاف حال الحقيقة عن حال أغلب الأفراد ١٠
المراد بـ «الخلقة الأصلية» ١١
لو تعارض مقتضى الحقيقة الأصليّة و حال أغلب الأفراد ١٢
هل العيب يدور مدار النقص المالي أو نقص الشيء من حيث عنوانه؟ ١٣
المحتمل قويّاً أنّ المناط هو النقص المالي ١٧
الثمرة في المسألة ١٧
مرسلة السيّاري في المقام ١٨
ظاهر المرسلة كون مجرّد الخروج عن المجرى الطبيعي عيباً ١٩
الإنصاف عدم دلالة الرواية على ذلك ٢٠
الأولى في تعريف العيب ٢٣

الكلام في بعض أفراد العيب ٢٧
مسألة: عدم الخلاف في كون المرض عيباً ٢٧
مسألة: الحَبَل عيب في الإماء ٢٨
الحبل في غير الإماء من الحيوانات ٢٩
لو حملت الجارية المعيبة عند المشتري ٣٠
الأقوى عدم جواز الردّ ما دام الحمل ٣٥
مسألة: هل الثيبوبة عيب في الإماء؟ ٣٦

www.darolfekr.com

عدم اقتضاء إطلاق العقد في الإماء السلامة عن الثيبوبة ٣٩
لو شرط الثيبوبة فبانت بكراً ٤١
مسألة: هل عدم الختان عيبٌ في العبد؟ ٤٢
مسألة: عدم الحيض ممّن شأنها الحيض ٤٤
مسألة: الإباق عيب بلا خلاف ٤٥
هل يشترط الاعتياد؟ ٤٦
مسألة: الثفل الخارج عن العادة ٤٧
مسألة: ثبوت الخيار في الجنون و البرص و الجذام و القرن إلى سنة ٥١
روايات أحداث السنة ٥٢
ترك الجذام في رواية الحلبي ٥٣
إشكال المحقّق الأردبيلي في الجذام ٥٤
توجيه ترك ذكر الجذام في الرواية ٥٥
توجيه الشهيد الثاني لذلك و مناقشته ٥٥
عدم ذكر القَرَن في كلام الأكثر ٥٨
شمول الحكم لصورة التصرّف أيضاً ٥٩
خاتمة في عيوب متفرقة ٦١
هل الكفر عيب في العبد و الجارية؟ ٦١
لو ظهرت الأمة محرّمة على المشتري أو ممّن ينعتق عليه ٦٢
لو ظهر أنّ البائع باعه نيابة ٦٢
لو اشتري ما عليه أثر الوقف ٦٣
هل الصيام و الإحرام و الاعتداد عيب؟ ٦٣

القول في الأرش ٦٧
الأرش لغةً و اصطلاحاً ٦٧
كلام الشهيد في معني الأرش ٦٧
عدم ثبوت الأرش إلّا مع ضمان النقص ٦٩
ضمان اليد ٦٩

www.darolfekr.com

ضمان المعاوضة ٦٩
المضمون هو وصف الصحّة بما يخصّه من الثمن ٧٠
ظاهر كلام جماعة أنّ المضمون قيمة العيب كلّها و توجيهه ٧٠
ما توهّمه بعض من لا تحصيل له ٧٢
الظاهر عدم الخلاف في المسألة ٧٢
الإشكال من جهة أُخرى ٧٢
الجواب عن الإشكال ٧٣
هل الضمان بعين بعض الثمن أو بمقداره؟ ٧٥
الأقوى في المسألة ٧٥
الظاهر تعيّن الأرش من النقدين ٧٧
هل يعقل استغراق الأرش للثمن؟ ٧٩
تصوير ذلك فيما لو حصل قبل القبض أو في زمان الخيار عيب مستغرق للقيمة ٨٠
كلمات العلّامة في الأرش المستوعب في العيب المتقدّم على العقد ٨١
مسألة: طريق معرفة الأرش ٨٧
أنحاء الإخبار عن القيمة ٨٧
حكم أنحاء الإخبار من حيث شروط القبول ٨٩
لو تعذّر معرفة القيمة ٩٠
مسألة: لو تعارض المقوّمون ٩٠
الأقوى وجوب الجمع بين البيّنات مهما أمكن ٩١
بعض الإشكالات في ما ذكرناه ٩٣
دفع الإشكالات المتقدّمة ٩٤
حكومة قاعدة «الجمع مهما أمكن» على دليل القرعة ٩٦
ما هو المعروف في كيفيّة الجمع ٩٧
طريق آخر للجمع ٩٧
قد يختلف حاصل الجمعين ٩٨
صور اختلاف المقوّمين ٩٨
١. الإختلاف في الصحيح فقط ١٠٠

www.darolfekr.com

٢. الإختلاف في المعيب فقط ١٠١
٣. الإختلاف في الصحيح و المعيب معاً ١٠٢
المتعيّن هو الطريق المنسوب إلى الشهيد و الوجه فيه ١٠٣
توهّم و دفعه ١٠٥
لا فرق بين شهادة البيّنات بالقيم، و بين شهادتها بنفس النسبة ١٠٧
إمكان إرجاع كلام الأكثر الى الطريق الثاني ١١٠

الشرط في العرف على معنيين ١١٣
الأول: المعنى الحدثي ١١٣
صحة إستعمال الشرط بالمعنى المتقدم في الإلزام الإبتدائي ١١٤
عدم كون هذا الإستعمال مجازاً ١١٥
الثاني: ما يلزم من عدمه العدم ١١٦
الشرط في إصطلاح النحاة و أهل المعقول ١١٧
ملخص ما ذكرنا ١١٧
المراد بـ«الشرط» في «المؤمنون عند شروطهم» ١١٨
المراد بـ«الشرط» في قوله «الشرط في الحيوان» ١١٨
شروط صحة الشرط ١١٩
الأول: أن يكون الشرط مقدورا ١١٩
الإستدلال على الشرط المذكور ١٢٠
أنحاء عدم القدرة على الشرط ١٢٥
من أفراد غير المقدور ١٢٧
الثاني: أن يكون الشرط سائغا في نفسه ١٢٧
الثالث: أن يكون فيه غرض معتد به عند العقلاء ١٢٨
الرابع: أن لا يكون مخالفا للكتاب و السنة ١٣٠
معنى مخالفة الشرط للكتاب و السنة ١٣٠
الأخبار الواردة في المقام ١٣١
المراد بـ«كتاب الله» ١٣٤

www.darolfekr.com

المراد بـ«موافقة الكتاب» في بعض الأخبار ١٣٥
المتصف بمخالفة الكتاب إما الملتزم أو نفس الالتزام ١٣٥
المراد بحكم الكتاب و السنة ١٣٧
انقسام الحكم الشرعي إلى قسمين ١٣٨
١. ما يثبت للشيء من حيث نفسه ١٣٨
٢. ما يثبت له لا مع تجرده عن ملاحظة العنوانات الطارئه ١٣٨
القسم الأول من الشروط ليس مخالفاً للكتاب ١٣٩
ظاهر مورد بعض الأخبار من قبيل الأول و توجيهه ١٤٠
الاشكال في تميز مصاديق القسمين في كثير من المقامات ١٤٢
موارد الاشكال كثيرة ١٤٢
الأصل عدم المخالفة عند عدم التميز ١٤٦
ما أفاده الفاضل النراقي في المقام ١٤٨
المناقشة في ما أفاده الفاضل النراقي ١٤٨
حكومة أدلة الشروط على القسم الأول دون الثاني ١٤٩
المراد من تحريم و تحليل الحرام ١٥٠
الإشكال في استثناء الشرط المحرم للحلال ١٥٣
عدم ورود الإشكال في الشرط المحلل للحرام ١٥٥
توهم اختصاص الإشكال بما دلّ على الإباحة التكليفية ١٥٦
دفع التوهّم المذكور ١٥٧
ما إفاده الفاضل النراقي في تفسير الشرط المحرم للحلال ١٥٩
المناقشة في ما أفاده الفاضل النراقي ١٦٠
ما أفاده المحقق القمي في تفسير الشرط المذكور ١٦٤
الشرط الخامس: أن لا يكون منافيا لمقتضى العقد ١٦٨
ماهي من مقتضيات إطلاقه؟ ١٦٩
موارد مما يصعب التمييز فيها بين الموردين ١٧٠
ما أفاده المحقق الثاني عند عدم التمكن من التميز ١٧٥
المناقشة في ما أفاده المحقق الثاني ١٧٨

www.darolfekr.com

الشرط السادس: أن لايكون الشرط مجهولاً بما يوجب الغرر ۱۸۰
الدليل على اعتبار هذا الشرط ۱۸۰
عدم اعتبار العلم في الشرط بما هو تابع ۱۸۱
الشرط السابع: أن لا يكون مستلزماً لمحال ۱۸۳
الشرط الثامن: أن يلتزم به في متن العقد ۱۸۵
الإستدلال على عدم لزوم الشرط غير المذكور في متن العقد ۱۸۵
قد يقال بوجوب الوفاء بالشرط إذا تواطا عليه قبل العقد ۱۸٦
دعوى الاجماع على عدم لزوم الوفاء بما يشترط قبل العقد ۱۸۸
توهم شرط تاسع، و هو اشتراط تنجيز الشرط ۱۹۱
وجه آخر لبطلان العقد الواقع على هذا الشرط ۱۹۲
دفع هذا التوهم ۱۹۲
أقسام الشرط ۱۹۳
۱. شرط الوصف ۱۹۳
۲. شرط الفعل ۱۹۳
۳. شرط الغاية ۱۹۳
لا حكم للقسم الأول إلّا الخيار ۱۹۳
حكم القسم الثالث ۱۹٤
الخلاف و الإشكال في القسم الثاني من الشروط ۱۹۷
الكلام يقع في مسائل ۱۹۷
الأولى: في وجوب الوفاء من حيث التكليف الشرعي ۱۹۷
المشهور وجوب الوفاء بالشرط ۱۹۷
ظاهر الشهيد عدم وجوب الوفاء ۱۹۸
ما أفاده الشهيد في بعض تحقيقاته ۱۹۸
عدم صحة ما أفاده في الغنية تأييداً للمشهور ۲۰۱
المناقشة في ما أفاده الشهيد ۲۰۲
الثانية: هل يجوز الإجبار على الوفاء بالشرط أم لا؟ ۲۰۳
كلمات الفقهاء في المسألة ۲۰۳

www.darolfekr.com

كلام العلامة في التحرير ٢٠٣
كلام الشهيد في الدروس ٢٠٤
كلام العلامة في التذكرة ٢٠٤
كلام الصيمري في غاية المرام ٢٠٦
كلام الشهيد الثاني في المسالك ٢٠٨
الأقوى جواز الإجبار و الدليل عليه ٢٠٩
كلام جامع المقاصد في توجيه عدم الإجبار و المناقشة فيه ٢١٠
وهم و دفع ٢١٠
الثالثة: هل يجوز الفسخ مع التمكن من الإجبار؟ ٢١١
الرابعة: حكم تعذر الشرط ٢١٤
لو كان الشرط من الأعمال المتمولة ٢١٥
ما افاده العلامة في المسألة ٢١٦
الخامسة: هل خروج العين عن سلطنة المشروط عليه مانع عن الفسخ؟ ٢١٨
لو كان العقد المخرج للعين منافياً للشرط ٢١٩
إذا فسخ المشروط له ذلك العقد ٢١٩
كلام العلامة في المسألة ٢٢٠
هل يسقط خيار تخلف الشرط بالتصرف في العين؟ ٢٢١
السادسة: للمشروط له إسقاط شرطه ٢٢٢
إذا كان الشرط حقا لغير المشروط له ٢٢٢
كلمات الفقهاء حول الحقوق المجتمعة في العتق المشروط ٢٢٢
المناقشة في ما ذكره الفقهاء ٢٢٣
السابعة: الشرط لا يقسط عليه الثمن ٢٢٥
إذا كان الشرط تضمن المبيع لما هو جزء له حقيقة ٢٢٦
هل يلاحظ جانب القيدية أو الجزئية؟ ٢٢٦
لو باع شيئاً على أنه قدر معيّن فتبيّن الإختلاف ٢٢٧
فروع المسألة ٢٢٨
الأول: تبين النقص في متساوي الأجزاء ٢٢٨

www.darolfekr.com

المشهور صحة إمضاء البيع بمقدار تقسيط الثمن و الإستدلال عليه ۲۲۹
القول بعدم التقسيط ۲۲۹
استدلال القائلين بعدم التقسيط و الجواب عنه ۲۳۰
الثاني: تبين النقص في مختلف الأجزاء و الأقوى فيه التقسيط أيضا ۲۳۱
القول بعدم التقسيط و الاستدلال عليه ۲۳۲
الجواب عن ذلك ۲۳٤
الثالث: تبين الزيادة في متساوي الأجزاء ۲۳۵
حكم الزيادة ۲۳٦
الرابع: تبين الزيادة في مختلف الأجزاء ۲۳۷
مسئلة: في حكم الشرط الفاسد: ۲۳۸
الأول: عدم وجوب الوفاء بالشرط الفاسد ۲۳۸
إذا كان الشرط فاسداً لأجل الجهالة أو موجباً لمحذور آخر في أصل البيع ۲۳۸
هل الشرط الفاسد لغير اخلاله بالعقد مفسد للعقد؟ ۲۳۹
ظاهر ابن زهرة التفصيل بين الشرط غير المقدور و غيره ۲٤۰
التفصيل المنسوب إلى ابن المتوج ۲٤۱
القول بالصحة لا يخلو من قوة ۲٤۳
أدلة القائلين بالافساد ۲٤۳
۱. ما ذكره في المبسوط و جوابه ۲٤۳
۲. الدليل الثاني و جوابه ۲٤۵
۳. الاستدلال بالروايات ۲٤۹
الجواب عن الاستدلال بالروايات ۲۵۱
ما يدل على الصحة من الأخبار ۲۵۳
المسألة في غاية الإشكال ۲۵۷
هل الشرط الفاسد يوجب الخيار للمشروط له؟ ۲۵۷
الأقوى عدم الخيار ۲۵۸
الثاني: لو أسقط المشروط له الشرط الفاسد على القول بإفساده ۲۵۸
الثالث: لو ذكر الشرط الفاسد قبل العقد ۲٦۰
الرابع: لو كان فساد الشرط لأجل عدم تعلق غرض معتد به ۲٦۵

www.darolfekr.com